



<p>لوضع اتفاقية دولية ملزمة قانون صك بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية</p>	<p>قرار</p>
<p>مارس 2022</p>	<p>تاريخ صدور القرار</p>
<p>منظمة الأمم المتحدة -سويسرا(جنيف)</p>	<p>مقر الاتفاقية</p>
<p>اتفاقية متعددة الأطراف</p>	<p>النوع</p>
<p>لا توجد أي التزامات على الوزارة حاليا إلا انه ستكون ملزمة مستقبلاً بعد التوقيع والانضمام للاتفاقية باعتبارها دولة طرف وأما المساهمات المالية الحالية تعتبر طوعية.</p>	<p>تاريخ المصادقة</p>
<p>- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة، في قرارها رقم 5/14 من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد اجتماع لفريق العمل المفتوح العضوية المعني بالاستعداد لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية التي تحرر معاهدة دولية ملزمة قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك التلوث الموجود في البيئة البحرية. ينص القرار أيضاً على أن يناقش فريق العمل المخصص المفتوح العضوية، على وجه الخصوص، الجدول الزمني وتنظيم عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية.</p> <p>- من المهم بالنسبة لفريق العمل المخصص المفتوح العضوية توفير أساس سليم لتمكين لجنة التفاوض الحكومية الدولية من بدء عملها بسرعة وفعالية ومن ثم توجيه الأمانة للتحضير للاجتماع للاجتماعات القادمة لكل من عملية لجنة التفاوض الحكومية الدولية ولجنة التفاوض الدولية.</p> <p>- حيث يتطلب القضاء على التلوث البلاستيكي، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية، تغييراً شاملاً للنظام يعالج دورة الحياة الكاملة للبلاستيك من استخراج المواد الخام، وتصميم المنتجات وتصنيعها، وصولاً إلى التوزيع والاستخدام والإدارة السليمة بيئياً للنفايات ذلك التخلص من المواد المضافة الخطيرة والمواد الكيميائية التي تبعث على القلق، والتخلص من المنتجات غير الضرورية أو التي يمكن تجنبها أو التي تسبب مشاكل. كما يشمل ذلك تصميم المواد والمنتجات لإعادة استخدامها وتدويرها، واعتماد نماذج الأعمال المبتكرة، والتأكد من حدوث التغييرات المطلوبة على طول سلسلة القيمة بأكملها. يتطلب تحقيق هذه الأهداف الطموحة إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية شاملة لضمان انتقال عادل وكسب للتعددية.</p>	<p>شرح موجز عن القرار :</p>
<p>الفعالية (مؤتمر أطراف، اجتماع، ورشة عمل أ.خ): مؤتمر الاطراف COP</p>	<p>الفعاليات ذات العلاقة بالقرار:</p>



- والعديد من ورش العمل والندوات على الموقع الإلكتروني "WEBINAR"	
<p>1- تكوين فريق وطني مكون من جهات الدولة ونقاط الاتصال الوطنية المعنية بالنفايات البلاستيكية يضم جهات المعنية والقطاعات بمتابعه الاجتماعات وما سيتم طرحه من بنود تهم الدولة من الناحية (الاقتصادية والفنية).</p> <p>2- من ضمن اهداف الفريق وضع تدابير مستقبلية للحد من التلوث بالنفايات بالمواد البلاستيكية وتعزيز الاقتصاد الدائري المأمون للمواد البلاستيكية، مما يسمح بالتقدم المحرز على الصعيد الوطني والعالمي.</p> <p>3- متابعة مع نقاط الاتصال المعنيين بالاتفاقيات البيئية ومعرفة مدى تداخل الصك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالبلاستيك مع الاتفاقيات ومدى إمكانية تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهم لتجنب الازدواجية وتعزيز تكامل الجهود.</p> <p>4- عمل منتديات ولقاءات تشاورية لأصحاب المصلحة من مصانع وشركات البلاستيك والمعنيين في المستقبل.</p> <p>5- تكثيف الوعي بعمل أنشطة وورش عمل للمستخدمين والقطاع المجتمعي والخاص بالآثار التلوث بالمواد البلاستيكية على الصحة والبيئة وتوعية الجمهور والعاملين بشأن التخلص التدريجي من المواد البلاستيكية الخام التي تعد سامة ونادرا ما يتم إعادة تدويرها وتعد خطرة عند التخلص منها.</p>	<p>الالتزامات الفنية على الدولة من القرار:</p>